(Alpha Cronbach's) لقياس صدق إجابات المستقصى منهم، حيث بلغ معامل الصدق الكلى للإستبانه (٩٢٪)، وهى نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها. كما تم استخدام معامل (Spearman-Brown)، لقياس الثبات النسبي في الإجابات، حيث بلغ معامل الثبات الكلى الاستبانة (٠,٩١)، وهى نسبة جيدة أيضاً ويمكن الاعتماد عليها.

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لجميع فقرات الاستبانة، كما تم استخدام اختبار (Chi-Square) لقياس الفروق المعنوية لبعض الفقرات عندما استلزم الأمر ذلك، وذلك عند مستويي معنوية أقل من (١٪ و ٥٪)، بهدف التعرف على ما إذا كان هناك فروق معنوية في إجابات المستقصى منهم أم لا، كما تم حساب معامل الاختلاف لبعض الفقرات الأخرى ومتممه معامل الاتفاق لتحديد درجة الاتفاق بين إجابات المستقصى منهم بشأن ترتيب بعض الفقرات عندما استلزم الأمر ذلك، وأخيراً تم استخدام كل من أسلوب التحليل العاملي لتصنيف أنواع المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها بواسطة الشركات المساهمة إلى مجموعات، من وجهة نظر البنوك وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد بهدف تحديد درجة أهمية كل مجموعة من تلك المجموعات.

## ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

### ١/٣ تقييم موقف البنوك تجاه حماية البيئة ومواردها

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج تقييم موقف البنوك تجاه حماية البيئة ومواردها، ومن تلك النتائج يتضح حصول ثلاثة عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (٦٨,٢٪ - ٧٢,٢٪)، وذلك فيما يتعلق بدرجة توافق السياسة العامة للبنك مع الاتجاه العام للخطة الاقتصادية والبيئية للدولة، ومدى قيام البنك بتوظيف جانب من موارده لتبني الأولويات والجوانب البيئية التي تحرص الدولة على تنفيذها، وكذا ما إذا كان البنك يطلب من الشركات تقديم موافقة الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة على المشروعات المطلوب تمويلها، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (٣,٤١ — ٣,٧٦) وبانحراف معياري تراوح بين (٠,٩٤ — ١,٠٦)، في حين حصلت بقية العوامل التسعة على درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (٢٩,٤٪ — ٤٤,٢٪) .

## جدول (٢)
## تقييم موقف البنوك تجاه حماية البيئة ومواردها

| م | فقرات الاستبيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | P-Value | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | $X^2$ | مستوى المعنوية |
| ١ | تتوافق السياسة العامة للبنك مع الاتجاه العام للخطة الاقتصادية والبيئية للدولة | 3.41 | 1.02 | 68.2% | .87٨15 | 0.000* |
| ٢ | يوظف البنك جزء من موارده لتبني الأولويات والجوانب البيئية التي تحرص الدولة على تنفيذها | 3.6 | 0.94 | 72.0% | 182.15 | 0.021** |
| ٣ | تتضمن الإستراتيجية العامة للبنك هدف حماية البيئة ومواردها من الاستنزاف أو التلوث | 1.72 | 1.03 | 34.4% | 45.29 | 0.011** |
| ٤ | تتضمن السياسة العامة للبنك إدراج للمعايير البيئية عند تنفيذ السياسات الائتمانية | 1.91 | 1.06 | 38.2% | 99.40 | 0.019** |
| ٥ | يشترط البنك على المشروعات الجديدة الراغبة في الحصول على التمويل تقديم دراسات تقييم للآثار البيئية للمشروعات وذلك قبل الموافقة على منح القروض | 2.12 | 0.90 | 42.4% | 159.28 | 0.043** |
| ٦ | يشترط البنك على المشروعات في جميع مراحل تنفيذها وتشغيلها الالتزام بالمقاييس والإرشادات البيئية وذلك قبل الموافقة على صرف دفعات القروض | 2.07 | 0.97 | 41.4% | 147.67 | 0.000* |
| ٧ | يشترط البنك على المشروعات القائمة الراغبة في الحصول على التمويل تقديم دراسات تقييم للآثار البيئية للمشروعات وذلك قبل الموافقة على منح القروض أو صرف دفعاتها | 2.21 | 1.07 | 44.2% | 182.55 | 0.049** |
| ٨ | يوجد لدى البنك إدارة متخصصة في تقييم الآثار البيئية للمشروعات التي يمولها البنك | 1.47 | 0.97 | 29.4% | 144.16 | 0.032** |
| ٩ | يطلب البنك من الشركات تقديم موافقة الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة على المشروعات المطلوب تمويلها | 3.76 | 1.06 | 75.2% | 144.39 | 0.022** |
| ١٠ | تشترط مؤسسة النقد السعودي على البنوك استكمال دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات التي تمولها البنوك | 2.04 | 1.01 | 40.8% | 38.92 | 0.037** |
| ١١ | يحدد البنك نسبة من إجمالي محفظة القروض لتمويل المشروعات صديقة البيئة | 2.18 | 0.97 | 43.6% | 123.8 | 0.003* |
| ١٢ | يقدم البنك النصائح والإرشادات البيئية لمنظمات الأعمال المقترضة كي تتجنب الالتزامات والأضرار البيئية | 2.16 | 1.02 | 43.2% | 77.23 | 0.002* |

* مستوى معنوية أقل من (١٪) ** مستوى معنوية أقل من (٥٪)

وبشكل خاص فيما يتعلق بوجود إدارة متخصصة لدى البنك في تقييم الآثار البيئية للمشروعات التي يمولها البنك، وما إذا كانت السياسة العامة للبنك تدرج المعايير البيئية عند تنفيذ السياسات الائتمانية، وما إذا كانت الإستراتيجية العامة للبنك تتضمن هدف حماية البيئة ومواردها من الاستنزاف أو التلوث، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (١,٤٧- ٢,٢١) وبانحراف معياري تراوح بين (٠,٩٠-١,٠٦). كما يتضح انخفاض المتوسط العام لكافة عوامل تقييم موقف البنوك تجاه حماية البيئة ومواردها والذي بلغ (٢,٣٩)، بدرجة موافقة عامة (٤٧,٨٪)، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لكافة العوامل، حيث تراوحت بين (٠,٠١٠- ٠,٠٥٠)، مما يعنى أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم تلك النتائج على مجتمع الدراسة.

وتوضح نتائج جدول رقم (٢) وجود اتفاق عام بين مفردات العينة بأن البنوك لا تعطي درجة الاهتمام الكافي لحماية البيئة ومواردها عند اتخاذ القرارات التمويلية وبما يؤكد صحة الفرض الأول المختبر في البحث.

### ٢/٣ معوقات وفاء البنوك بالمسئولية البيئية تجاه المجتمع

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن المعوقات التي تواجه البنوك عند الوفاء بمسئوليتها البيئية تجاه المجتمع، حيث يتضح من خلال نتائج حساب المتوسط الحسابي أن جميع المعوقات حصلت على متوسط حسابي أعلى من المتوسط العام طبقاً للمقياس المستخدم، ويعد ذلك مؤشراً على موافقة أكثر من نصف مفردات العينة على كافة المعوقات التي تواجه البنوك تجاه الوفاء بمسئوليتها البيئية تجاه المجتمع، ويؤكد تلك النتائج تدني قيمة الانحراف المعياري لكافة المعوقات، مما يدل على عدم تشتت آراء مفردات العينة، كما يشير معامل الاتفاق إلى وجود اتفاق عام بين مفردات العينة حول وجود تلك المعوقات والذي تراوحت قيمته بين (٨٠,٥٦) و (٦٨,٤١)، وقد أوضحت النتائج أن أهم تلك المعوقات يتمثل في وجود اعتقاد بأن علاج المشكلات البيئية يعد مسئولية الحكومة بالدرجة الأولى، وتزايد درجة المنافسة بين وحدات القطاع المصرفي أدى إلى تجاهل الاهتمام بالقضايا البيئية، وغياب الرؤية لدى إدارات البنوك فيما يتعلق بمفهوم حماية البيئة، وعدم كفاية السلطات المخولة للبنوك للقيام بدورها المأمول في حماية البيئة، بالإضافة إلى غياب الرؤية فيما يتعلق بالقيام بدراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات التي تمولها البنوك.

جدول (٣)
معوقات وفاء البنوك بالمسئولية البيئية تجاه المجتمع

| م | فقرات الاستبيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب وفقا لمعامل الاختلاف |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | غياب الرؤية لدى إدارة البنك فيما يتعلق بمفهوم حماية البيئة | 4.09 | 0.83 | 20.29 | ٣ |
| ٢ | غياب الرؤية فيما يتعلق بدراسات تقييم الآثار البيئية للمشروعات التي يمولها البنك | 3.93 | 1.02 | 25.95 | ٥ |
| ٣ | الاعتقاد بأن علاج المشكلات البيئية يعد مسئولية الحكومة بالدرجة الأولى | 3.91 | 0.76 | 19.44 | ١ |
| ٤ | الاعتقاد بأن علاج المشكلات البيئية يتعارض مع طبيعة النشاط المصرفي | 3.64 | 1.07 | 29.40 | ٦ |
| ٥ | الاعتقاد بأن علاج المشكلات البيئية يؤدي إلى تحمل تكاليف لا يقابلها عائد | 3.65 | 1.13 | 30.96 | ٨ |
| ٦ | أن السلطات المخولة للبنك غير كافية للقيام بدوره المأمول في حماية البيئة | 4.02 | 0.95 | 23.63 | ٤ |
| ٧ | نقص خبرات ومهارات الكوادر الإدارية بالبنك في التعامل مع المشكلات البيئية | 3.83 | 1.21 | 31.59 | ٩ |
| ٨ | تزايد درجة المنافسة بين وحدات القطاع المصرفي أدى إلى تجاهل الاهتمام بالقضايا البيئية | 3.91 | 0.78 | 19.95 | ٢ |
| ٩ | قصور التشريعات المنظمة لعمل البنوك بما لا يشجع على الاهتمام بالقضايا البيئية | 3.97 | 1.19 | 29.97 | ٧ |

وتوضح النتائج السابقة وجود اتفاق عام بين مفردات العينة بشأن وجود معوقات تمنع البنوك من الوفاء بمسئولياتها البيئية تجاه المجتمع، وبما يؤكد صحة الفرض الثاني المختبر في البحث.

**٣/٣ تقييم موقف البنوك تجاه تقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة**

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج تقييم موقف البنوك تجاه تقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة، ومن تلك النتائج يتضح حصول أربعة عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (٦٨,٤٠٪ – ٨١,٢٠٪)، وذلك فيما يتعلق بامتناع البنوك عن تمويل المنشآت التي لا تتمكن من تقييم مخاطرها البيئية، والمنشآت التي تتسم أنشطتها بالمخاطر البيئية العالية، ودرجة الفائدة التي تعود على البنوك من تقييمها للمخاطر البيئية عند تحديد الفرص والمنافع الاستثمارية، ومدى قيام البنوك بتقييم الأضرار البيئية المرتبطة بموقع العميل، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (٣,٤٢ – ٤,٠٦) وبانحراف معياري تراوح بين (٠,٧٩ – ١,١٢)، في حين حصلت أربعة عوامل على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (٥٢,٤٪ – ٥٨,٢٪)، وذلك فيما يتعلق باسترشاد البنوك بتصنيف هيئة الأرصاد وحماية البيئة للمنشآت تبعاً لدرجة تلويثها للبيئة، وتحديد الطرف الذي يتحمل تكاليف فحص وتقييم المخاطر البيئية لمنظمة العميل، وما إذا كان يتحملها أي من البنك أو العميل أو مشاركة فيما بينهما، حيث يلاحظ تقارب درجات الموافقة حول البدائل الثلاثة المشار إليها، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (٥٢,٤٠ – ٥٤,٢٠) وبانحراف معياري تراوح بين (١,٠٤ – ١,١٨)، في حين حصلت العوامل العشر المتبقية على درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (٢١,٠٠٪ – ٤٦,٤٠٪)، وبشكل خاص فيما يتعلق بوجود نماذج لدى البنوك لاستيفاء معلومات الأداء البيئي للعميل، واستفسار البنوك عن مدى قيام العملاء بالتأمين ضد المخاطر البيئية، وتعرض البنك للدعاوي القضائية كنتيجة لإقراض المنشآت الملوثة للبيئة، وطلب البنوك من العملاء التأمين ضد بعض أنواع المخاطر البيئية المحتمل حدوثها مستقبلاً، وتحمل البنك لتعويضات كنتيجة لإقراض المنشآت الملوثة للبيئة، واستعانة البنك بمستشارين لتقييم المخاطر البيئية تبعاً لنوع نشاط المنشأة، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (١,٠٥ – ٢,٣٢) وبانحراف معياري تراوح بين (٠,٨٩ – ١,٢٢).

وبشكل عام يمكن القول أن البنوك تولي درجة اهتمام منخفضة تجاه تقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة عند اتخاذها للقرارات التمويلية المتعلقة بتلك الشركات، ويتضح ذلك من انخفاض المتوسط العام والذي بلغ (٢,٣٥)، بدرجة موافقة عامة (٤٦,٩٧٪)، كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لكافة فقرات الجدول، حيث تراوحت بين (٠,٠١٠– ٠,٠٥٠)، مما يعنى أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم النتائج السابقة على مجتمع الدراسة.

## جدول (٤)
## تقييم موقف البنوك تجاه تقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة

| م | فقرات الاستبيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | P-Value | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | $X^2$ | مستوى المعنوية |
| ١ | لدى البنك نماذج لاستيفاء المعلومات عن الأداء البيئي للعميل | 1.05 | 1.30 | 21.00% | 48.24 | 0.033** |
| ٢ | لدى البنك تصنيف ائتماني للقطاعات الصناعية تبعاً لحجم مخاطرها البيئية | 1.51 | 1.02 | 30.20% | 54.29 | 0.04.** |
| ٣ | يسترشد البنك بتصنيف الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للمنشآت تبعاً لدرجة تلويثها للبيئة | 2.64 | 1.04 | 52.80% | 119.17 | 0.041** |
| ٤ | يستعين البنك بمستشارين لتقييم المخاطر البيئية تبعاً لنوع نشاط المنشأة المقترضة | 1.83 | 1.17 | 36.60% | 37.77 | 0.025** |
| ٥ | يستفسر البنك عن مدى قيام العميل بالتأمين ضد المخاطر البيئية | 1.23 | 1.05 | 24.60% | 123.94 | 0.003* |
| ٦ | يطلب البنك من العميل التأمين ضد بعض أنواع المخاطر البيئية المحتمل حدوثها مستقبلاً | 1.67 | 0.93 | 33.40% | 123.11 | 0.007* |
| ٧ | تتدخل حسابات التكلفة والعائد عند اتخاذ البنك إجراءات تقييم المخاطر البيئية للعميل | 2.32 | 1.19 | 46.40% | 121.23 | 0.003* |
| ٨ | يتحمل البنك تكاليف فحص وتقييم المخاطر البيئية لمنشأة العميل | 2.62 | 1.06 | 52.40% | 115.16 | 0.032** |
| ٩ | يتحمل العميل تكاليف فحص وتقييم المخاطر البيئية لمنشأته | 2.64 | 1.1٨ | 52.80% | 142.89 | 0.032** |
| ١٠ | يشارك البنك العميل في تحمل تكاليف فحص وتقييم المخاطر البيئية | 2.71 | 1.06 | 54.20% | 65.09 | 0.001* |
| ١١ | يتعرض البنك للدعاوي القضائية كنتيجة لإقراض المنشآت الملوثة للبيئة | 1.34 | 0.89 | 26.80% | 59.47 | 0.002* |
| ١٢ | يتحمل البنك تعويضات كنتيجة لإقراض المنشآت الملوثة للبيئة | 1.58 | 1.22 | 31.60% | 144.26 | 0.036** |
| ١٣ | يقوم البنك بمراجعة نظم الإدارة البيئية للعميل | 2.08 | 1.38 | 41.60% | 77.04 | 0.٢61 |
| ١٤ | يقوم البنك بتقييم الأضرار البيئية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية للعميل | 1.94 | 1.02 | 38.80% | 84.31 | 0.002* |
| ١٥ | يقوم البنك بتقييم الأضرار البيئية المرتبطة بموقع العميل | 3.42 | 1.12 | 68.40% | 174.14 | 0.003* |
| ١٦ | يساعد تقييم المخاطر البيئية البنوك في تحديد الفرص والمنافع الاستثمارية | 4.02 | 0.93 | 80.40% | 86.19 | 0.031** |
| ١٧ | يمتنع البنك عن تمويل المنشآت التي لا تتمكن من تقييم مخاطرها البيئية | 3.61 | 0.79 | 72.20% | 101.34 | 0.038** |
| ١٨ | يمتنع البنك عن تمويل المنشآت ذات المخاطر البيئية العالية | 4.06 | 0.89 | 81.20% | 154.29 | 0.033** |

* مستوى معنوية أقل من (١٪) ** مستوى معنوية أقل من (٥٪)

وتوضح النتائج السابقة وجود اتفاق عام بين مفردات العينة بأن البنوك لا تعطي درجة الاهتمام الكافي لتقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية وبما يؤكد صحة الفرض الثالث المختبر في البحث.

**٤/٣ الخصائص البيئية المرغوبة من قبل البنوك في الشركات المساهمة عند اتخاذها للقرارات التمويلية**

يوضح الجدول رقم (٥) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن الخصائص البيئية المرغوبة في الشركات المساهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية، حيث يتضح من خلال نتائج حساب المتوسط أن جميع الخصائص التي ترغب البنوك في توافرها في الشركات المساهمة عند اتخاذها قرارات التمويل بالمشاركة أو بالإقراض، حصلت على متوسط حسابي أعلى من المتوسط العام طبقاً للمقياس المستخدم، ويعد ذلك مؤشراً هاماً على موافقة أكثر من نصف مفردات العينة على كافة الخصائص الواردة بالجدول المشار إليه، ويؤكد تلك النتائج أيضاً تدني قيمة الانحراف المعياري لكافة الخصائص، مما يدل على عدم تشتت آراء مفردات العينة، كما يشير معامل الاتفاق إلى وجود اتفاق عام بين مفردات العينة حول تلك الخصائص والذي تراوحت قيمته بين (٨٣,٣٣) و (٦٧,٢٧)، وقد أوضحت النتائج أن أهم تلك الخصائص تتمثل في استهداف النشاط الرئيسي للشركة إنتاج منتجات صديقة للبيئة، وتخفيض الشركة للطاقة المستخدمة من خلال استخدام البدائل النظيفة، والنشاط الشركة الرئيسي يتمثل في تقديم الاستشارات البيئية، أو تدوير المخلفات، أو توفير بدائل نظيفة للطاقة، وتقليل الشركة لاستخدام المواد الضارة بالبيئة، واحتفاظ الشركة بسجلات للمعلومات البيئية، وأن نشاط الشركة الرئيسي يتمثل في التخلص من المخلفات بطرق آمنة بيئياً، وحصول الشركة على شهادات الجودة البيئية لمنتجاتها، وقيام الشركة بإعادة تدوير مخلفاتها، استخدام الشركة للتكنولوجيا صديقة البيئة، وقيام الشركة بالتأمين ضد المخاطر البيئية، وفاء الشركة بمعايير الرقابة على البيئة الحالية والمستقبلية، وقيام الشركة بأنشطة المراجعة البيئية.

جدول (٥)
الخصائص البيئية المرغوبة في الشركات المساهمة عند اتخاذ البنوك للقرارات التمويلية

| م | فقرات الاستبيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب وفقا لمعامل الاختلاف |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | احتفاظ الشركة بسجلات للمعلومات البيئية | 3.90 | 0.87 | 22.31 | ٧ |
| ٢ | وفاء الشركة بمعايير الرقابة على البيئة الحالية والمستقبلية | 3.76 | 1.10 | 29.26 | ١٣ |
| ٣ | حصول الشركة على شهادات الجودة البيئية لمنتجاتها | 4.45 | 1.03 | 23.15 | ٩ |
| ٤ | قيام الشركة بالتأمين ضد المخاطر البيئية | 3.98 | 0.97 | 24.37 | ١٢ |
| ٥ | قيام الشركة بأنشطة المراجعة البيئية | 3.94 | 1.27 | 32.23 | ١٤ |
| ٦ | قيام الشركة بإعادة تدوير مخلفاتها | 4.08 | 0.98 | 24.02 | ١٠ |
| ٧ | استخدام الشركة للتكنولوجيا صديقة البيئة | 4.16 | 1.01 | 24.28 | ١١ |
| ٨ | تخفيض الشركة للطاقة المستخدمة من خلال استخدام البدائل النظيفة | 4.50 | 0.75 | 16.67 | ٢ |
| ٩ | تقليل الشركة لاستخدام المواد الضارة بالبيئة | 3.81 | 0.83 | 21.78 | ٦ |
| ١٠ | استهداف النشاط الرئيسي للشركة إنتاج منتجات صديقة للبيئة | 4.54 | 0.75 | 16.52 | ١ |
| ١١ | أن نشاط الشركة الرئيسي يتمثل في تدوير المخلفات | 3.70 | 0.76 | 20.54 | ٤ |
| ١٢ | أن نشاط الشركة الرئيسي يتمثل في توفير بدائل نظيفة للطاقة | 4.96 | 1.02 | 20.56 | ٥ |
| ١٣ | أن نشاط الشركة الرئيسي يتمثل في التخلص من المخلفات بطرق آمنة بيئيا | 4.59 | 1.05 | 22.88 | ٨ |
| ١٤ | أن نشاط الشركة الرئيسي يتمثل في تقديم الاستشارات البيئية | 4.81 | 0.95 | 19.75 | ٣ |

وتؤكد النتائج السابقة وجود اتفاق عام بين مفردات العينة بشأن اهتمام البنوك بوجود خصائص بيئية معينة في الشركات المساهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية وبما يؤكد صحة الفرض الرابع المختبر في البحث.

**٥/٣ تقييم مصادر المعلومات المحاسبية كمصادر للمعلومات عن الأداء البيئي للشركات المساهمة**

يختص الجزء الحالي باختبار الفرض القائل بأن مصادر المعلومات المحاسبية الأساسية لا تفي باحتياجات البنوك من معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة لأغراض اتخاذ القرارات التمويلية، ولاختبار هذا الفرض تم استطلاع آراء مفردات العينة على مرحلتين، حيث استهدفت المرحلة الأولى معرفة مدى توافر معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة بكل من مصادر المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية ؛ بينما استهدفت المرحلة الثانية تحديد درجة فائدة كل مصدر من مصادر المعلومات المحاسبية بشكل خاص عند تقييم معلومات الأداء البيئي المقدمة من الشركات المساهمة، والتي تمكن البنوك من اتخاذ القرارات التمويلية المتعلقة بتلك الشركات، وذلك على النحو التالي:

**١/٥/٣ مصادر حصول البنوك على معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة**

فيما يتعلق بمصادر المعلومات التي تحصل البنوك منها على معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة، ومن النتائج الموضحة بالجدول رقم (٦)، يتضح حصول خمسة عوامل على درجة موافقة عالية تراوحت بين (٧٧,٢٪ – ٩٥,٢٪)، وذلك فيما يتعلق بالمقابلات الشخصية مع ممثلي الشركات، وسجلات البنوك الموضحة لسابقة التعامل مع الشركات في مجالي التمويل والمشاركة، والزيارات الميدانية لمواقع الشركات، والمعلومات والتقارير الصادرة عن هيئة الأرصاد وحماية البيئة، بالإضافة إلى المعلومات والتقارير عن الصناعات التي تنتمي لها الشركات، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (٣,٨٦ – ٤,٧٦) وبانحراف معياري تراوح بين (٠,٧٩ – ١,٠٣)، في حين حصلت خمسة عوامل على درجة موافقة متوسطة تراوحت بين (٥٢,٤٪ – ٦٠,٦٪)، وذلك فيما يتعلق بمصادر المعلومات الإلكترونية، وتقارير التصنيف الائتماني للشركات من قبل المؤسسات التمويلية، والتقارير الإعلامية، وتقارير جماعات الضغط المهتمة بشئون البيئة، وكذا تقارير المنظمات غير الحكومية المهتمة بشئون البيئة، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (٢,٦٢ – ٣,٠٣) وبانحراف معياري تراوح بين (١,٠٢ – ١,٠٨)، في حين حصل عاملين على درجة موافقة منخفضة، وهما القوائم المالية الفترية (ربع/ نصف سنوية) ، حيث بلغت درجة الموافقة (٤٥,٤٪)، وبمتوسط حسابي قدره (٢,٢٧) وانحراف

معياري قدره (٠,٩٣)؛ والتقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة، حيث بلغت درجة الموافقة (٤٧,٨٪)، وبمتوسط حسابي قدره (٢,٣٩) وانحراف معياري قدره (١,٠٨). وأخيراً يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لكافة فقرات الجدول، حيث تراوحت بين (٠,٠١٠ – ٠,٠٥٠)، مما يعنى أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم النتائج السابقة على مجتمع الدراسة.

جدول (٦)

مصادر حصول البنوك على معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة

| م | فقرات الاستبيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | P-Value | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | $X^2$ | مستوى المعنوية |
| ١ | التقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة | 2.39 | 1.08 | 47.8% | 132.55 | 0.025** |
| ٢ | القوائم المالية الفترية (ربع/ نصف سنوية) | 2.27 | 0.93 | 45.4% | 145.65 | 0.027** |
| ٣ | المعلومات والتقارير الصادرة عن هيئة الأرصاد وحماية البيئة | 3.89 | 0.98 | 77.8% | 193.18 | 0.021** |
| ٤ | المعلومات والتقارير عن الصناعات التي تنتمي لها الشركات | 3.86 | 1.03 | 77.2% | 149.32 | 0.022** |
| ٥ | تقارير التصنيف الائتماني للشركات من قبل المؤسسات التمويلية | 2.99 | 1.05 | 59.8% | 140.79 | 0.000* |
| ٦ | تقارير جماعات الضغط المهتمة بشئون البيئة | 2.74 | 1.06 | 54.8% | 142.66 | 0.145 |
| ٧ | تقارير المنظمات غير الحكومية المهتمة بشئون البيئة | 2.62 | 1.02 | 52.4% | 85.07 | 0.000* |
| ٨ | التقارير الإعلامية | 2.77 | 1.08 | 55.4% | 119.15 | 0.041** |
| ٩ | مصادر المعلومات الإلكترونية | 3.03 | 1.02 | 60.6% | 141.19 | 0.012** |
| ١٠ | سجلات البنك الموضحة لسابقة التعامل مع الشركات في مجالي التمويل والمشاركة | 4.16 | 0.93 | 83.2% | 88.19 | 0.031** |
| ١١ | الزيارات الميدانية لمواقع الشركات | 3.95 | 0.79 | 79.0% | 95.37 | 0.035** |
| ١٢ | المقابلات الشخصية مع ممثلي الشركات | 4.76 | 0.92 | 95.2% | 144.28 | 0.041** |

* مستوى معنوية أقل من (١%) ** مستوى معنوية أقل من (٥%)

وتبرز النتائج السابقة أن كلاً من المقابلات الشخصية التي تجريها البنوك مع ممثلي الشركات المساهمة، ووجود سجلات لدى البنوك تتضمن سابقة التعامل مع تلك الشركات، يعتبران من أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها البنوك في تقييم الأداء البيئي للشركات المساهمة، في حين أوضحت النتائج ضعف الدور الذي تلعبه المصادر الرئيسية للمعلومات المحاسبية، والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية السنوية والفترية، من حيث درجة توفيرها للمعلومات عن الأداء البيئي للشركات المساهمة، وهو ما يؤكد انخفاض درجة أهميتها كمصدر للمعلومات عن الأداء البيئي للشركات المساهمة عند اتخاذ البنوك للقرارات التمويلية.

**٢/٥/٣ فائدة مصادر المعلومات المحاسبية للبنوك عند تقييم معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة**

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج استطلاع آراء مفردات العينة بشأن مدى فائدة مصادر المعلومات المحاسبية للبنوك عند تقييم معلومات الأداء البيئي المقدمة من الشركات المساهمة، حيث يتضح من خلال نتائج حساب المتوسط حصول خمس من مصادر المعلومات المحاسبية على متوسط حسابي أعلى من المتوسط العام طبقاً للمقياس المستخدم، ويعد ذلك مؤشراً على موافقة أكثر من نصف مفردات العينة على أهمية تلك المصادر، ويؤكد تلك النتائج تدني قيمة الانحراف المعياري لتلك المصادر، مما يدل على عدم تشتت آراء مفردات العينة، كما يشير معامل الاتفاق إلى وجود اتفاق عام بين مفردات العينة حول تلك المصادر والذي تراوحت قيمته بين (٧٧,٣٤) و (٧٠,٤٥)، وقد تمثلت تلك المصادر في تقرير مجلس الإدارة، وتقارير المراجعة الداخلية، والتقارير والمعلومات القطاعية، والملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.

جدول (٧)

مدى فائدة مصادر المعلومات المحاسبية للبنوك عند تقييم الأداء البيئي للشركات المساهمة

| م | فقرات الاستبيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | الترتيب وفقاً لمعامل الاختلاف |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | قائمة المركز المالي | 2.37 | 1.01 | 42.62 | ٩ |
| ٢ | قائمة الدخل | 2.17 | 0.91 | 41.94 | ٨ |
| ٣ | قائمة التدفقات النقدية | 2.71 | 1.17 | 43.17 | ١٠ |
| ٤ | قائمة الأرباح المحتجزة | 2.23 | 0.98 | 43.95 | ١١ |
| ٥ | الملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية | 3.56 | 1.01 | 28.37 | ٤ |
| ٦ | السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية | 3.96 | 1.17 | 29.55 | ٥ |
| ٧ | تقارير مراقبي الحسابات | 2.09 | 0.78 | 37.32 | ٦ |
| ٨ | تقرير مجلس الإدارة | 4.28 | 0.97 | 22.66 | ١ |
| ٩ | تقارير المراجعة الداخلية | 3.8 | 0.93 | 24.47 | ٢ |
| ١٠ | التقارير والمعلومات القطاعية | 3.96 | 1.05 | 26.52 | ٣ |
| ١١ | المعلومات التاريخية | 2.43 | 1.01 | 41.56 | ٧ |

وفي المقابل حصلت ست من مصادر المعلومات المحاسبية على متوسط حسابي أقل من المتوسط العام طبقاً للمقياس المستخدم، والتي من بينها القوائم المالية الأساسية والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة، والتي حصلت على أدنى ترتيب بين مصادر المعلومات المحاسبية، ويعد ذلك مؤشراً على موافقة أكثر من نصف مفردات العينة على ضعف أهمية تلك المصادر، ويؤكد تلك النتائج أيضاً تدني قيمة الانحراف المعياري لتلك المصادر، مما يدل على عدم تشتت آراء مفردات العينة، ومن ثم وجود اتفاق فيما بينهم بشأن انخفاض أهمية القوائم المالية الأساسية الأربعة، بالإضافة إلى كل من تقارير مراقبي الحسابات والمعلومات التاريخية كمصادر للمعلومات المحاسبية عند تقييم الأداء البيئي للشركات المساهمة.

وتؤكد النتائج السابقة الموضحة بالجدولين رقمي (٦) ، (٧) وجود اتفاق بين مفردات العينة بشأن انخفاض درجة أهمية مصادر المعلومات المحاسبية – وبشكل خاص القوائم المالية الأساسية – كمصادر للمعلومات عن الأداء البيئي للشركات المساهمة، وبما يؤكد صحة الفرض الخامس للدراسة والقائل بأن مصادر المعلومات المحاسبية الأساسية لا تفي باحتياجات البنوك من معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة لأغراض اتخاذ القرارات التمويلية.

### ٦/٣ المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات المساهمة

لاستكمال تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، وخاصة فيما يتعلق بتحديد المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات المساهمة لأغراض اتخاذ القرارات التمويلية بواسطة البنوك، تم استطلاع آراء مفردات عينة الدراسة حول تطور مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة أولاً، ثم تم استطلاع آرائهم ثانياً بشأن قائمة شاملة للمعلومات البيئية، وذلك بهدف التعرف على مدى رغبتهم في قيام الشركات المساهمة بالإفصاح عن أنواع معينة من المعلومات البيئية، وذلك على النحو التالي:

#### ١/٦/٣ تطور الإفصاح المحاسبي عن معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة

فيما يتعلق باستطلاع آراء البنوك حول مدى تطور الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي بواسطة الشركات المساهمة، ومن النتائج الموضحة بالجدول رقم (٨) يتضح حصول عامل واحد فقط درجة موافقة متوسطة والمتعلق بوجود تزايد ملحوظ في نوعية الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة، حيث بلغت درجة الموافقة (٥٥,٦٪) وبمتوسط حسابي قدره (٢,٧٨)، وانحراف معياري قدره (٠,٧١). في حين حصلت الأربعة عوامل المتبقية على درجة موافقة منخفضة، تراوحت بين (٣٥,٠٪ – ٤٨,٨٪)، وذلك فيما يتعلق بدرجة كفاية معلومات الأداء البيئي الواردة بالتقارير السنوية للشركات المساهمة لاتخاذ قرارات التمويل والمشاركة، والدور الذي يلعبه أصحاب المصالح في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي لتلك الشركات، والدور الذي لعبته الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي في هذا الخصوص، ومدى وجود تزايد ملحوظ في حجم الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة، حيث تراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (١,٧٥ – ٢,٤٤) وبانحراف معياري تراوح بين (٠,٧٦ – ١,١٩).

## جدول (٨)

## تطور الإفصاح المحاسبي عن معلومات الأداء البيئي بالتقارير السنوية للشركات المساهمة

| م | فقرات الاستبيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | P-Value | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | $X^2$ | مستوى المعنوية |
| ١ | يوجد تزايد ملحوظ في حجم الإفصاح المحاسبي عن معلومات الأداء البيئي | ٤٤2. | ٧٦0. | 48.8 % | ٨2.2١٠ | ٤٢0.0 ** |
| ٢ | يوجد تزايد ملحوظ في نوعية الإفصاح المحاسبي عن معلومات الأداء البيئي | ٧٨2. | ٧١0. | 55.6 % | 1.1٦1 ٥ | ١٩0.0 ** |
| ٣ | تعد معلومات الأداء البيئي الواردة بالتقارير المالية كافية لاتخاذ القرارات التمويلية | 5٧1. | ٩1.1٠ | 35.0 % | ١.7٩2 | ٢٢0.0 ** |
| ٤ | مارست الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية دوراً فعالاً في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي | 2.37 | 1.02 | 47.4 % | 119.7 5 | 0.003 * |
| ٥ | أدى أصحاب المصالح دوراً فعالاً في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن معلومات الأداء البيئي | 2.28 | 0.88 | 45.6 % | 140.1 9 | 0.006 * |

* مستوى معنوية أقل من (١%) ** مستوى معنوية أقل من (٥%)

وبشكل عام يمكن القول بوجود انخفاض في حجم ونوعية الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة، ويتضح ذلك من انخفاض المتوسط العام والذي بلغ (٢,٣٩)، بدرجة موافقة عامة (٤٧,٨٪). كما يلاحظ معنوية اختبار (Chi-Square) لكافة فقرات الجدول، حيث تراوحت بين (٠,٠١٠— ٠,٠٥٠)، مما يعني أن الاختلافات في إجابات مفردات عينة الدراسة تعد اختلافات معنوية موجودة بالفعل في المجتمع، وبما يمكن من تعميم النتائج السابقة على مجتمع الدراسة. وتؤكد تلك النتائج مرة أخرى وجود قصور في مصادر المعلومات المحاسبية من حيث درجة وفائها باحتياجات البنوك لمعلومات الأداء البيئي عن الشركات المساهمة عند اتخاذها للقرارات التمويلية.

**٢/٦/٣ المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة لأغراض اتخاذ البنوك للقرارات التمويلية**

عند استطلاع آراء مفردات العينة بشأن القائمة الشاملة لأنواع المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها بواسطة الشركات المساهمة، أظهرت النتائج الإحصائية وجود درجة موافقة عالية بين مفردات العينة بشأن كافة أنواع معلومات الأداء البيئي المرغوب الإفصاح عنها، حيث تراوحت درجة الموافقة بين ( ٦٨,٤٪ – ٩٧,٦٪)، وتراوح المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة بين (٣,٤٢ — ٤,٨٨) وبانحراف معياري تراوح بين (٠,٨١ — ١,٢٤). ولقد تم تطبيق أسلوب التحليل العاملي بغرض تجميع أنواع المعلومات البيئية المختلفة المرغوب الإفصاح عنها والتي بلغ عددها (٢٤ متغير) في عوامل متجانسة تبعاً لأوجه التشابه فيما بينها، وكذا تبعاً لأهميتها وفقاً لمعاملات التحميل الخاصة بها، حيث تم استخدام معامل تحميل (٠,٥٠) فأكثر كمعيار لبقاء المتغير أو استبعاده، وهو معيار متعارف عليه عند تطبيق أسلوب التحليل العاملي.

وقد أوضحت نتائج تطبيق ذلك الأسلوب تبويب المعلومات البيئية المختلفة المرغوب الإفصاح عنها في أربعة عوامل، وقد تم اقتراح التسمية المناسبة لكل عامل حيث اشتمل العامل الأول على مجموعة المتغيرات المتعلقة بالمعلومات عن الصورة العامة للشركة، واشتمل العامل الثاني على مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات التكاليف والمنافع البيئية، كما اشتمل العامل الثالث على مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات تقييم الأداء البيئي للشركة، وأخيراً اشتمل العامل الرابع على مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات التقارير المالية السنوية. ويختص الجدول رقم (٩) أولاً بتصنيف معلومات الأداء البيئي المرغوب الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات المساهمة في شكل مجموعات رئيسية، تحوي كل مجموعة منها عدداً من المتغيرات الممثلة لأنواع المعلومات البيئية؛ وثانياً بتحديد درجة أهمية كل مجموعة من تلك المجموعات عند اتخاذ البنوك للقرارات التمويلية.

جدول (٩)

تصنيف معلومات الأداء البيئي المرغوب الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات المساهمة

| العوامل | المتغيرات | معامل التحميل |
|---|---|---|
| مجموعة المعلومات عن الصورة العامة للشركة | مضمون السياسة البيئية العامة للشركة | ٠,٨١٥ |
| | المعلومات المتعلقة بمدى التزام الشركة بتنفيذ القوانين البيئية | ٠,٧٥٩ |
| | المعلومات المتعلقة بحصول الشركات على جوائز في مجال المحافظة على البيئة | ٠,٦٩١ |
| | المعلومات المتعلقة بالقضايا البيئية المرفوعة ضد الشركة | ٠,٦١٥ |
| مجموعة معلومات التكاليف والمنافع البيئية | توقعات الإدارة للآثار المحتملة للتكاليف البيئية على النتائج المستقبلية للشركة | ٠,٨٢٣ |
| | المعلومات المتعلقة بالتكاليف التي تحملتها الشركة لمنع حدوث التلوث | ٠,٨١١ |
| | المعلومات المتعلقة بالتكاليف التي تحملتها الشركة لتقليل التلوث وحماية البيئة | ٠,٧٣٢ |
| | معلومات عن العوائد الناتجة عن أنشطة حماية البيئة من التلوث | ٠,٦٥٩ |
| مجموعة معلومات تقييم الأداء البيئي للشركة | نتائج تقييم الأداء البيئي للشركة | ٠,٧٢٣ |
| | المعلومات التاريخية للأداء البيئي للشركة | ٠,٧٠٢ |
| | المعلومات المتعلقة بالاستخدام الأمثل للطاقة في عمليات الإنتاج | ٠,٦٨١ |
| | المعلومات المتعلقة بجهود الشركات نحو تخفيض معدلات استخدام الطاقة | ٠,٦٥٢ |
| | المعلومات المتعلقة بتشجيع الأبحاث في مجال الاستخدام الأمثل للطاقة | ٠,٦١٢ |
| | المعلومات المتعلقة بالتلوث الناتج عن أنشطة الشركة | ٠,٥٩٥ |
| | المعلومات المتعلقة بأساليب التخلص من التلوث الناتج عن أنشطة الشركة | ٠,٥٥٦ |
| مجموعة معلومات التقارير المالية السنوية | السياسات المحاسبية المطبقة لمعالجة القضايا البيئية | ٠,٨٩١ |
| | نتائج تقارير المراجعة البيئية للشركة | ٠,٨٤٣ |
| | نتائج التقييم الخارجي المستقل لتقارير مراجعة الأداء البيئي | ٠,٨١٧ |
| | المخصصات المكونة لمواجهة تكاليف الحفاظ على البيئة | ٠,٧٨٩ |
| | المعلومات عن الالتزامات العرضية البيئية للشركة | ٠,٧٢٩ |
| | المعلومات المتعلقة بالمخصصات المكونة لمقابلة الالتزامات العرضية المحتملة للشركة | ٠,٧٠٥ |
| | المعلومات المتعلقة بالغرامات والمخالفات البيئية التي تحملتها الشركة | ٠,٦٩٣ |

وتجدر الإشارة إلى استبعاد متغيرين من المتغيرات محل التحليل، وهما متغير موقف إدارة الشركة بشأن تطبيق مراجعة الأداء البيئي من مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات التقارير المالية السنوية، ومتغير المعلومات المتعلقة بكفاءة استخدام الشركات للموارد البيئية في العمليات الإنتاجية من مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات تقييم الأداء البيئي للشركات، وذلك نتيجة لضعف معامل التحميل الخاص بكل منها – حيث بلغ المعامل أقل من (٥٠٪)– وبما قد يعني عدم أهمية هذين المتغيرين من وجهة نظر مفردات العينة من حيث درجة تأثيرها في اتخاذ القرارات التمويلية بواسطة البنوك.

جدول (١٠)

معلومات الأداء البيئي المرغوب الإفصاح عنها وأثرها على اتخاذ البنوك للقرارات التمويلية

| العوامل | R | $R^2$ | F | T | P-Value | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | F | T |
| معلومات الصورة العامة للشركة | ٠,٧٢٧ | ٠,٥٥٧ | ٤٨ | ١٦ | ٠,٠١١** | ٠٠٠,٠٤٢ |
| معلومات التكاليف والمنافع البيئية | ٠,٧٨١ | ٠,٦٢٣ | ٦١ | ٧ | ٠٠,٠٠٥ | ٠٠٠,٠٣٧ |
| معلومات تقييم الأداء البيئي للشركة | ٠,٧٣٤ | ٠,٥٩٤ | ٣٢ | ١٢ | ٠٠,٠٠٦ | ٠٠٠,٠٢٩ |
| معلومات التقارير المالية السنوية | ٠,٨٢٣ | ٠,٧١٤ | ٤٩ | ١٤٥ | ٠٠٠,٠١٤ | ٠٠,٠٠١ |

* مستوى معنوية أقل من (١%) ** مستوى معنوية أقل من (٥%)

وأخيراً توضح النتائج بالجدول رقم (١٠) وجود علاقة ارتباط قوية بشكل عام بين العوامل الأربعة وبين اتخاذ البنوك للقرارات التمويلية، حيث تراوح معاملي الارتباط والتحديد بين (٠,٧٣ — ٠,٨٢) ، (٠,٥٦ — ٠,٧١) على الترتيب، وجاءت مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات التقارير المالية السنوية في المرتبة الأولى من حيث درجة الأهمية، يليها في المرتبة الثانية مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات التكاليف والمنافع البيئية، يليها في المرتبة الثالثة مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات تقييم الأداء البيئي للشركة، وأخيراً وفي المرتبة الرابعة جاءت مجموعة المتغيرات المتعلقة بالمعلومات عن الصورة العامة للشركة، هذا ويلاحظ معنوية كافة مجموعات العوامل لاختبارات (F , T) بمستوى معنوية أقل من (٥٪).

## القسم الثالث: النتائج والتوصيات

في ضوء ما تم تناوله في القسمين الأول والثاني من البحث، يمكن للباحثان استخلاص أهم نتائج وتوصيات البحث وذلك على النحو التالي:

### أولاً: نتائج البحث

١- لا تعطي البنوك درجة اهتمام كافية لحماية البيئة ومواردها عند اتخاذ القرارات التمويلية، حيث تبين ضعف اهتمام البنوك بما يلي:

- تضمين الإستراتيجية العامة للبنوك لهدف حماية البيئة ومواردها من الاستنزاف أو التلوث.
- تضمين السياسة العامة للبنوك للمعايير البيئية عند تنفيذ السياسات الائتمانية.
- وجود إدارة متخصصة لتقييم المخاطر البيئية للمشروعات التي تمولها البنوك.
- الالتزام بما ورد في النظام العام للبيئة من تشريعات تتعلق بدور البنوك في حماية البيئة.

٢- توجد مجموعة من المعوقات تمنع البنوك من الوفاء بمسئولياتها البيئية تجاه المجتمع، والتي من أهمها ما يلي:

- الاعتقاد بأن علاج المشكلات البيئية يعد مسئولية الحكومة بالدرجة الأولى، أو أنه يتعارض مع طبيعة النشاط المصرفي.
- تجاهل الاهتمام بالقضايا البيئية بسبب تزايد درجة المنافسة في القطاع المصرفي، والاعتقاد بأن الاهتمام بتلك القضايا يؤدي إلى تحمل تكاليف لا يقابلها عائد.
- وجود قصور في التشريعات المنظمة لعمل البنوك بما لا يمكنها من القيام بدورها المأمول في حماية البيئة ومواردها.

٣- لا تعطي البنوك درجة اهتمام كافية لتقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية، ويتضح ذلك من خلال ضعف الاهتمام بوجود نماذج لاستيفاء المعلومات عن الأداء البيئي للعملاء، وعدم الاهتمام بعمل تصنيف ائتماني للقطاعات الصناعية تبعاً لحجم مخاطرها البيئية، وكذا ضعف الاسترشاد بتصنيف الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة فيما يتعلق بتصنيف المنشآت تبعاً

لدرجة تلويثها للبيئة، وكذلك ضعف الاهتمام بمراجعة نظم الإدارة البيئية للعميل، وكذا تقييم الأضرار البيئية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية للعميل.

٤- أن ضعف اهتمام البنوك بتقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية، يرجع بصفة أساسية إلى عدم وجود سابقة لتعرض البنوك للدعاوي القضائية، أو عدم تحملها لتعويضات كنتيجة لإقراض المنشآت الملوثة للبيئة.

٥- أن وجود خصائص بيئية معينة في الشركات المساهمة مثل استهداف النشاط الرئيسي للشركة إنتاج منتجات صديقة للبيئة، أو تقديم الاستشارات البيئية، أو تدوير المخلفات، أو استخدام البدائل النظيفة للطاقة، وكذا حصولها على شهادات الجودة البيئية لمنتجاتها، وتؤمن ضد المخاطر البيئية، بالإضافة إلى احتفاظها بسجلات للمعلومات البيئية، من شأنه أن يسهل مهمة البنوك عند اتخاذ القرارات التمويلية ذات الصلة بتلك الشركات.

٦- انخفاض أهمية مصادر المعلومات المحاسبية بشكل عام من حيث درجة توفيرها للمعلومات عن الأداء البيئي للشركات المساهمة، وذلك بالمقارنة مع ما توفره مصادر المعلومات البيئية الأخرى غير المحاسبية للبنوك عند اتخاذها للقرارات التمويلية المتعلقة بتلك الشركات.

٧- انخفاض أهمية القوائم المالية الأساسية، والمتمثلة في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة، بالإضافة إلى كل من تقارير مراقبي الحسابات والمعلومات التاريخية كمصادر للمعلومات المحاسبية عند تقييم الأداء البيئي للشركات المساهمة من قبل البنوك.

٨- يوجد انخفاض واضح في حجم ونوعية الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي للشركات المساهمة وبما لايفي باحتياجات مؤسسات القطاع المصرفي من تلك المعلومات عند اتخاذ القرارات التمويلية.

٩- يوجد قصور واضح في الدور الذي لعبه كل من الهيئات والمنظمات المهنية المحاسبية، وأصحاب المصالح من ذوي الصلة بالشركات المساهمة في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي لتلك الشركات.

١٠- يوجد اتفاق عام بين مؤسسات القطاع المصرفي على أهمية ما تضمنته قائمة المعلومات البيئية، - المقترحة من قبل الدراسة - والمرغوب الإفصاح عنها بواسطة الشركات المساهمة، لأغراض ترشيد القرارات التمويلية المتعلقة بتلك الشركات.

١١- عند تصنيف المعلومات البيئية والمرغوب الإفصاح عنها بواسطة الشركات المساهمة - لأغراض ترشيد القرارات التمويلية المتعلقة بتلك الشركات - جاءت مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات التقارير المالية في المرتبة الأولى من حيث درجة الأهمية، يليها في المرتبة الثانية مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات التكاليف والمنافع البيئية، يليها في المرتبة الثالثة مجموعة المتغيرات المتعلقة بمعلومات تقييم الأداء البيئي للشركة، وأخيراً وفي المرتبة الرابعة جاءت مجموعة المتغيرات المتعلقة بالمعلومات عن الصورة العامة للشركة.

١٢- تؤكد النتائج السابقة على الدور الفاعل الذي يلعبه القطاع المصرفي من خلال البنوك ومؤسسات الإقراض في تحسين مستوى الإفصاح البيئي بالتقارير السنوية للشركات المساهمة، وذلك من خلال مطالبة الشركات المساهمة بإدراج المعلومات الرئيسية عن أدائها البيئي ضمن مصادر المعلومات المحاسبية، والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية وملحقاتها من تقارير لمجالس الإدارة وتقارير لمراقبي الحسابات والملاحظات والإيضاحات المتممة وما إلى ذلك، كشرط أساسي لحصول تلك الشركات على التمويل اللازم من مؤسسات القطاع المصرفي.

## ثانياً: توصيات البحث

١- يجب أن تلعب البنوك الدور المنوط بها تجاه حماية البيئة، بإدراج هدف حماية البيئة ومواردها ضمن رسالتها وإستراتيجيتها وسياستها العامة، وتخصيص جزء من مواردها لتمويل ودعم المشروعات التي تهدف لحماية البيئة، واشتراط توافر مجموعة من الخصائص البيئية في المشروعات التي تمولها.

٢- على البنوك أن تهتم بتوفير كوادر مؤهلة أو العمل على إيجاد إدارة متخصصة في مجال تقييم الآثار البيئية لمنظمات الأعمال الراغبة في الحصول على التمويل.

٣- يجب على البنوك أن تعمل على تفعيل ما ورد من تشريعات بالنظام العام للبيئة، وبصفة خاصة الاشتراطات الواجب مراعاتها قبل اتخاذ قرارات منح القروض أو صرف دفعاتها للمشروعات الجديدة والقائمة.

٤- يجب على مؤسسة النقد - بوصفها المسئول عن الرقابة على مؤسسات القطاع المصرفي - تدعيم مؤسسات القطاع المصرفي عند وفائها بمسئولياتها البيئية، وذلك من خلال منحها حوافز إيجابية، وبما يساعدها على الاستمرار في تمويل المشروعات صديقة البيئة.

٥- يجب على الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة أن تعمل على تطوير وتفعيل التشريعات البيئية ذات الصلة بعمل مؤسسات القطاع المصرفي، وبما يضمن وفائها بمسئولياتها البيئية تجاه المجتمع.

٦- يجب أن تهتم البنوك بتقييم المخاطر البيئية للشركات المساهمة عند اتخاذ القرارات التمويلية وذلك من خلال تصميم نماذج محددة لاستيفاء معلومات الأداء البيئي لمنشآت العملاء، والاسترشاد بالتصنيف الائتماني للقطاعات الصناعية تبعاً لحجم مخاطرها البيئية، والاهتمام بمراجعة نظم الإدارة البيئية وكذا تقييم الأضرار البيئية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية للعميل.

٧- يجب أن تسعى الشركات للاحتفاظ بسجلات شاملة للمعلومات البيئية، وأن تسعى للتأمين ضد المخاطر البيئية، والحصول على شهادات الجودة البيئية لمنتجاتها، وبما يسهل حصول تلك الشركات على التمويل اللازم من مؤسسات القطاع المصرفي.

٨- ضرورة قيام المنظمات المهنية المحاسبية بالعمل على إصدار معايير تلزم الشركات المساهمة بالإفصاح عن معلومات الأداء البيئي، ضمن القوائم المالية الأساسية، وبما يساعد على ترشيد قرارات كافة أصحاب المصالح، وبصفة خاصة وحدات القطاع المصرفي عند اتخاذها لقرارات منح التمويل اللازم لتلك الشركات.

٩- يجب على الشركات المساهمة أن تبادر بتطوير المحتوى المعلوماتي الحالي للقوائم والتقارير المالية ومرفقاتها- لحين صدور معايير ملزمة في هذا الخصوص- وذلك بمزيد من الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي لتلك الشركات ضمن تقارير مجالس الإدارة والإيضاحات المتممة، وما إلى ذلك.

١٠- يجب على مؤسسات القطاع المصرفي أن تمارس دورها الفاعل في تحسين مستوى الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات المساهمة، من خلال تطوير المحتوى المعلوماتي لمصادر المعلومات المحاسبية الرئيسية، وذلك بتحديد طبيعة وأنواع المعلومات البيئية المرغوب الإفصاح عنها من قبل تلك الشركات، كشرط ضروري لحصولها على التمويل اللازم من تلك المؤسسات.

١١- ضرورة التعاون والتنسيق بين الأجهزة المعنية، والمتمثلة في الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والوحدات المكونة للقطاع المصرفي في رفع وتنمية الوعي البيئي لدى العاملين بوحدات القطاع المصرفي ومنظمات الأعمال، وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية المتخصصة، وبما يساعد على ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية بواسطة وحدات القطاع المصرفي والمتعلقة بمنظمات الأعمال.

**هوامش البحث:**

(١) تجد ر الإشارة إلى ما ورد بالنظام العام لحماية البيئة ولائحته التنفيذية بالمملكة في هذا الصدد بالمادة رقم (١٦) والتي نصت على ما يلي:

"على صناديق الإقراض اعتبار الالتزام بأنظمة ومقاييس حماية البيئة شرطاً أساسياً لصرف دفعات القروض للمشروعات التي تقوم بإقراضها. وتنفيذاً للمادة السادسة عشر من النظام، على صناديق الإقراض التقيد بما يلي:

- إلزام أصحاب المشروعات الجديدة بتقديم دراسات التقويم البيئي ضمن دراسات الجدوى. ويجب أن تحقق الدراسات الالتزام بالأنظمة والمقاييس البيئية، واعتبار ذلك شرطاً أساسياً للموافقة على القرض.
- إلزام أصحاب المشروعات بالأنظمة والمقاييس والمعايير والإرشادات البيئية في جميع مراحل تجهيز وإنشاء وتشغيل المشروع واعتبار ذلك شرطاً أساسياً لصرف دفعات القروض.

- إلزام أصحاب المشروعات القائمة التي تتقدم بطلب منحها قروض لإجراء تعديل أو توسعة في مشروعاتها بتقديم دراسات التقويم البيئي التي تحقق الالتزام بالأنظمة والمقاييس والمعايير والإرشادات البيئية، واعتبار ذلك شرطاً أساسياً للموافقة على القروض ودفعاتها." (راجع: الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، ١٤٢٦).

(٢) أن تقييم البنوك لمخاطر الائتمان ما هو إلا تقييم كمي شامل للمخاطر، والتي يتخذ بناء عليه قرار الإقراض من عدمه، وكذا تحديد تكاليف التمويل، والضمانات المطلوبة، وما إلى ذلك. كذلك تجدر الإشارة إلى أن عملية منح القروض لا يمكن أن تكون عملية خالية تماماً من المخاطر، لذا فهي في حاجة دائمة لتقييم المخاطر المحيطة بها. ومن هنا فإن التقييم الشامل للمخاطر يجب أن يتضمن تقييماً لكافة أنواع المخاطر البيئية وغير البيئية والتي يمكن أن تتعرض لها البنوك أو منظمات الأعمال المقترضة.

(٣) عادة ما يمارس أصحاب المصالح ضغوطاً على قطاع البنوك للحصول على أقصى درجات الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بأنشطتهم التمويلية والاستثمارية، ولعل خوف البنوك من الآثار السلبية الناجمة عن ارتباط نشاطها التمويلي أو الاستثماري بأنشطة ضارة بالبيئة يجعلها أكثر حرصاً على الالتزام بتطبيق فكر الاستدامة.

(٤) قام كل من (Deegan and Gordon, 1996) ببناء مؤشر يساعد في تصنيف القطاعات الصناعية تبعاً لدرجة حساسيتها البيئية، وحددا من خلاله القطاعات الأكثر حساسية للبيئة، ويتم تطبيق هذا المؤشر حالياً من قبل الشركات الاسترالية.

(٥) ومن أمثلة هؤلاء العملاء: الشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا الحفاظ على البيئة وقطاع الخدمات والشركات التي تعطي أولوية للمنتجات أو الخدمات المسالمة للبيئة والشركات التي تطبق ممارسات الإدارة البيئية حاصلة على شهادات أو جوائز في مجال الحفاظ على البيئة.

(٦) من الجدير بالذكر أن شركة Moody's قدمت تصنيفاً للقطاعات الصناعية في الولايات المتحدة تبعاً لدرجة حساسيتها البيئية، وذلك تبعاً لمقدار تكاليف الالتزام ومعالجة التلوث البيئي من قبل تلك القطاعات، (راجع: Moody's Special Comment, 1991, 1993)

(٧) تتضمن وثيقة برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة الصادرة في عام ١٩٩٢م المبادئ الواجب مراعاتها بواسطة البنوك كي تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان عند ممارسة أنشطتها، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة تلك البنوك لإدراج المخاطر البيئية في قوائم المعلومات التي تستهدف تقييم وإدارة تلك المخاطر. وقد تمثلت أهم بنود وثيقة تعهد البنوك بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:

- مشاركة البنوك في تطبيق المدخل الوقائي لحماية البيئة من خلال توقع ومنع أسباب التدهور البيئي.
- التزام البنوك بضرورة إدراج البعد البيئي، والمتمثل في تقييم الآثار البيئية، ضمن قائمة المعايير المستخدمة في تقييم وإدارة المخاطر البيئية لمنظمات الأعمال الراغبة في الحصول على تمويل من البنوك.
- التزام البنوك بتطبيق نفس المعايير المستخدمة في تقييم المخاطر البيئية في معاملاتها الدولية والمحلية.
- تتوقع البنوك أن تقوم المؤسسات العامة المهتمة بشئون البيئة وقضاياها بإجراء تقييمات بيئية دورية وشاملة وتزويد البنوك بنتائج تلك التقييمات.
- تحرص البنوك على مراعاة تطبيق أفضل الممارسات البيئية عند تنفيذ أنشطتها التشغيلية، بما تتضمنه من كفاءة استخدام الطاقة؛ التدوير وتقليل الفاقد؛ وما إلى ذلك.
- تدعم وتطور البنوك المنتجات والخدمات البنكية التي تهدف إلى تشجيع حماية البيئة.
- تلتزم البنوك بتنفيذ مراجعات بيئية داخلية دورية لمقارنة نتائج الأنشطة البيئية المنفذة لحماية البيئة مقارنة بالأهداف المحددة مقدماً.

(٨) كأن يكون لدى كل بنك قائمة استقصاء للمعلومات البيئية خاصة به، والتي تهدف لمراجعة تفاصيل الأداء البيئي الماضي والحالي للمنظمة ومدى تأثيرها على البيئة المحيطة بها، ومن أمثلة هذه المعلومات، المخاطر الحالية والمحتملة الناتجة عن استخدام المواد الكيميائية والمواد الخطرة في أنشطة المنشأة، ونوعية المياه المستخدمة، وطرق التخلص من المخلفات الغازية والسائلة والصلبة، وخطط المنشأة للتعامل مع المخاطر البيئية الحالية والمحتملة. وفي بعض الحالات تستعين منظمات الأعمال بخبراء ومتخصصين لتعبئة مثل تلك النماذج، مع تحمل المنظمة مسئولية أي معلومات غير صحيحة ترد بتلك النماذج.

(٩) تتمثل الأهداف المخطط تنفيذها من قبل بنك الاستثمار الأوربي والمرتبطة بعمليات الإقراض البيئي في:

- أن يتراوح حجم القروض البيئية بين ٣٠ — ٣٥٪ من مجمل محفظة القروض بالبنك.
- أن يصل حجم التمويل لقطاع الطاقة المتجددة إلى ٥٠٪ من إجمالي التمويل المخصص لقطاع الطاقة.
- تمويل المشروعات التي ينتج عنها انبعاثات للغازات الملوثة للبيئة بمستوى أقل من المعايير البيئية المتعارف عليها.

(١٠) هناك اعتقاد متزايد بين الأوساط المالية بأن مراعاة الأبعاد البيئية عند تطوير المنتجات يمكن أن يساعد على خلق أسواق جديدة لتلك المنتجات، فعندما حقق القطاع المالي مكاسب من المزايا التنافسية الناجمة عن مراعاته للقضايا البيئية، وذلك من خلال الحرص على تطبيق نظم الإدارة البيئية، ودفع أنشطة منظمات الأعمال نحو تقديم منتجات وخدمات أكثر مسالمة للبيئة، أصبح ينظر إلى الاستدامة باعتبارها أداة لتحقيق ميزة تنافسية تفضيلية تمكنه من جذب الاستثمارات الأجنبية، ويؤكد ذلك على أهمية الدور غير المباشر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية على المستوى الكلي حال أخذها بمبدأ الاستدامة وإدراج القضايا البيئية في نماذج قراراتها المتعلقة بالأنشطة التمويلية المرتبطة بمنظمات الأعمال، (لمزيد من التفاصيل راجع: Lymbersky, 2007).

(١١) أن تطبيق نظم الإدارة البيئية بواسطة المنشآت ليس كافياً لتحسين صورتها البيئية، وإنما يتحقق ذلك من خلال إفصاح تلك المنشآت عن أدائها البيئي، وفي هذا الصدد فقد أوضح (Toms, 2002) أن التحسن أو التدهور في صورة المنشآت من المنظور البيئي لا يتم الإفصاح عنه حالياً في القوائم المالية بالشكل الكافي، وقد كان من نتيجة ذلك وجود اختلاف بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لتلك المنشآت، والذي انعكس بدوره على قرارات البنوك بشأن منح القروض والائتمان، ومن ثم فإن عدم التقدير السليم الناتج عن سوء تقدير البنك لقيمة المنشآت، أدى إلى حدوث مشكلات لتلك المنشآت كنتيجة لعدم حصولها على التمويل اللازم، وكذا تحمل البنك لمخاطر عدم السداد عند تمويله لتلك المنشآت.

## مراجع البحث

### أولا: المراجع العربية

١- مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠٠٨)، "التقرير السنوي الرابع والأربعون"، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، المملكة العربية السعودية.

٢- الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (١٤٢٦)، "النظام العام للبيئة واللائحة التنفيذية"، المملكة العربية السعودية.

### ثانيا: المراجع الأجنبية

3- Belal, A. R. (2000), "Environmental Reporting in Developing Countries: Empirical Evidence from Bangladesh", **Eco-Management and Auditing, Vol., 7, Issue 3, pp. 114-121.**

4- Brammer, S., Pavelin, S., (2008), "Factors Influencing the Quality of Corporate Environmental Disclosure", **Business Strategy and the Environment, 17** (2), pp. 120-136.

5- Canadian Bankers Association, (2000), **"Your Business, Your Bank and the Environment: An Overview of How Banks Address Environmental Risk in the Credit Review Process"**, Canadian Bankers Association.

6- Cho, C. H. and D. M. Patten (2007), "The Role of Environmental Disclosures as Tools of Legitimacy: A Research Note", **Accounting, Organizations & Society Vol., 32, No. (7-8)**, pp. 639-647.

7- Coulson, A. (2001), "Sustainable Banking", **The Greening of Finance, January**, pp. 300-311.

8- Coulson, A. (2007), "How Should Banks Govern the Environment? Challenging the Construction of Action versus Veto", **Business Strategy and the Environment, Vol., 18**, Issue No. 3, pp. 132-159.

9- Coulson, A. B. and Monks, V. (1999), "Corporate Environmental Performance Considerations within Bank Lending Decisions", **Eco-Management and Auditing, Vol.6**, part 1, March.

10-Cowton, C. J. (2002), "Integrity, Responsibility and Affinity: Three Aspects of Ethics in Banking. Business Ethics", **European Review 11 (4)**, 393–400.

11-Cowton, C. J., Thompson, P. (2001), "Financing the Social Economy: A Case Study of Triodos Bank", **International Journal of Non-profit and Voluntary Sector Marketing, Vol., 6, No., 2**, pp.145–155.

12-Cowton, C.J., Thompson, P. (2000), "Do Codes Make A Difference? The Case of Bank Lending and the Environment", **Journal of Business Ethics, Vol., 24 No. 2**, pp. 165–178.

13-Dasgupta, S., Hamilton, K., Pagiola, S., and Wheeler, D. (2008) "Environmental Economics at the World bank", **Review of Environmental Economics and Policy, Vol., 2, No., 1,** pp. 4-25.

14-Deegan, C., Gordon, B. (1996), "A Study of the Environmental Disclosure Practices of Australian Corporations", **Accounting and Business Research, Vol., 26, No. 1,** pp. 187-199.

15-Deegan, C., Rankin, M. (1999), "The Environmental Reporting Expectations Gap: Australian Evidence", **British Accounting Review, Vol., 31, No., 3,** pp. 313–346.

16-Deegan, C., Rankin, M., (1997), "The Materiality of Environmental Information to Users of Annual Reports", **Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol., 10, No. 4,** pp. 562–583.

17-Epstein, M., J., Freedman, M. (1994), "Social Disclosure and the Individual Investor", Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol., 7, No., pp. 94–109.

18-European Investment Bank (EIB) (2004), "Environmental Statement 2004", Approved by the Board of Directors, 5 May, 2004 http://www.eib.org/publications/eval/

19-Gamble, G., Hsu, K., Jackson, C., and Tollerson, C. (1996), "Environmental Disclosure in annual Reports: an International Perspective", **The International Journal of Accounting, Vol. 31,** Issue 3, pp. 293-331.

20-Gray, R. (1990), **"The Greening of Accountancy: The Profession after Pearce"**, Certified Accountants Publications, London.

21-Gray, R. (1992), "Accounting And Environmentalism: An Exploration of The Challenge of Gently Accounting for Accountability, Transparency and Sustainability", **Accounting, Organizations and Society, Vol. 17, No. 3,** pp. 399–425.

22-Gray, R., Bebbington, J. (2001), **"Accounting for the Environment"**, second ed., Sage, London.

23-Gray, R., Kouhy, R., Lavers, S. (1995), "Social and Environmental Accounting: A Review of the Literature and A Longitudinal Study of UK Disclosure", **Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol. 8, No. 2,** pp. 47–77.

24-Griffith, R., (1992), **"Postscript: Using Annual Reports for Ethical Decision-Making"**, In: Owen, D., (Ed.), **"Green Reporting: Accountancy and the Challenge of the Nineties"**, pp. 256–261.

25-Hinterberger, F., Bannasch, D., Schlegelmilch, K., Stiller, H., Orbach, T. and Mundi, A. (1999), "Greening the Financial Sector", **International Business Forum, Background Paper,** pp. 1 – 23.

26-ICAEW (1992), **"Accountancy and the Environment: A Policy and Research Agenda"**, Institute of Chartered Accountants in England and Wales, London.

27-Lee, R., Egede, T. (2005), "Bank Lending and Environmental Liability", The Centre for Business Relationships, Accountability, Sustainability & Society (BRASS) Cardiff University, United Kingdom.
28-Lymbersky. C. (2007), **"Sustainable Banking V. Accounting Theory"**, Management Lab, Australia.
29-McDermott, T., Stainer, A., and Stainer, L. (2005), "Contaminated Land: Bank Credit Risk for Small and Medium Size UK Enterprises", **International Journal of Environmental Technology and Management, Vol., 5, Issue No. 1,** pp. 1-13.
30-Moody's Special Comment (1991), **"Environmental Risk and Corporate Credit Quality"**, Moody's Investors Service, New York, NY.
31-Moody's Special Comment (1993), **"Impact of Environmental Regulation in the United States "**, Moody's Investors Service, New York, NY.
32-Nikolaou, I. E. (200٧), "Environmental Accounting as a Tool of Qualitative Improvement of Banks' Services: The Case of Greece", **International Journal of Financial Services Management,** Vol. 2, No.1-2, pp. 133-143.
33-Owen, D., Gray, R., Bebbington, J. (1997), "Green Accounting: Cosmetic Irrelevance or Radical Agenda for Change?", **Asia-Pacific Journal of Accounting, Vol. 4, No. 2,** pp.175–198.
34-Rockness, J., Williams, P. F. (1988), "A Descriptive Study of Social Responsibility Mutual Funds", **Accounting, Organizations and Society, Vol., 12, No. 4,** pp. 397–411.
35-Rubenstein, D. B. (1992), "Bridging the Gap between Green Accounting and Black Ink", **Accounting, Organizations and Society, Vol., 17, No. 5,** pp. 501–508.
36-Sarokin, D., Schulkin, J. (1991), "Environmental Concerns and The Business Of Banking", **Journal of Commercial Bank Lending, Vol. 74, No. 5,** pp. 6–19.
37-Taberner, J., Gibb, S., Sweeney, D. (1991), "Learning to Live with Green Law", International Financial Law Review, Special Supplement, February, pp. 7–10.
38- Thompson, P. (1998a), "Assessing the Environmental Risk Exposure of UK Banks", **The International Journal of Bank Marketing, Bradford: Vol. 16,** Issue 3; pg. 129.
39-Thompson, P. (1998b), "Bank Lending and the Environment: Policies and Opportunities", **International Journal of Bank Marketing, Vol. 16, No. 6,** pp. 243–252.
40-Thompson, P. (1999a), "Exploiting Lending Opportunities in the Environmental Technology and Service Sector", **Journal of Financial Services Marketing, Vol. 3, No. 3,** pp. 231–246.

41-Thompson, P. (1999b), "The Future of Commercial Banking—The Internet, Stakeholders and Ethics: A Case Study of the Co-Operative Bank", **Journal of Financial Services Marketing, Vol. 3, No. 4,** pp.316–333.

42-Thompson, P., Cowton, C. J. (2004), "Bringing the Environment into Bank Lending: Implications for Environmental Reporting", **The British Accounting Review, Vol., 36,** pp. 197-218.

43-Tolba, M. K., and Saab, N. W. (2008), "**Arab Environment: Future Challenges", Arab Forum for Environment and Development (AFED),** Chapter 17, pp. 227-241.

44-Toms, S. J. (2002), "Firm Resources, Quality Signals and Determinants of Corporate Environmental Reputation: Some UK Evidence", **British Accounting Review, Vol. 34,** pp. 257-282.

45-UNEP (1995), **"UNEP Global Survey: Environmental Policies and Practices of the Financial Services Sector",** United Nations Environment Programme, Geneva.

46-UNEP (2005), "Sustainability Banking in Africa Report", Innovative Financing for Sustainability, **www.unepfi.org**

47-Vaughan, S. (1994), **"Environmental Risk and Commercial Banks",** Discussion Paper, United Nations Environment Programme, Geneva, Switzerland.

48-Wang, H., Bi, J., Wheeler, D., Wang, J., Cao, D., Lu, G., and Wang, Y. (2004), "Environmental performance Rating and disclosure: China's Green Watch Program", **Journal of Environmental Management, Vol., 71,** Issue 2, pp. 123-133.

49-Weber, O., Fenchel, M., and Scholz, R., (2006), "Empirical Analysis of the Integration of Environmental Risks into the Credit Risk Management Process of European Banks", **Business Strategy and the Environment, Vol., 17,** Issue No. 3, pp. 149-159.